الكهرباء تستلم ٩٠٠ محوّلة قدرة لشبكات التوزيع

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قالت وزارة الكهرباء امس الخميس إنها تسلمت ٩٠٠ محولة قدرة لشبكات توزيع الطاقة الكهربائية من شركة ماتلك اللبنانية للمساهمة في سد النقص الحاد في الطاقة بالبلاد.

وقال المتحدث باسم الوزارة مصعب المدرس في بيان صدر امس، إن "وزارة الكهرباء استقبلت ثلاث وجبات من محولات القدرة لشبكات التوزيع بسعة ٢٥٠ كي.في.أي، مجهزة من شركة ماتلك اللبنانية، تمهيداً لتوزيعها على دوائر توزيع الطاقة الكهربائية التابعة لها".

وأضاف أن "مخازن العامرية استقبلت ٢٠٠ محولة على متن ثماني شاحنات، كما وصلت ٢٥٠ محولة سعة ٤٥٠ كي.في.أي، على متن ١٠ شاحنات، فضلاً عن وصول ٤٢٥ محولة على متن ١٧ شاحنة إلى مخازن الشماعية".

ولفت إلى أن "هذه المحولات المجهزة لوزارة الكهرباء هي ضمن عقد تجهيزها بـ ١١ ألف محولة من قبل شركات ماتلك اللبنانية ويوتك السعودية وسيمنس التركية، لتغطية احتياجات المديريات العامة للتوزيع في عموم محافظات البلاد".

وبين المدرس أن "الوزارة لديها مجموعة من العقود الأخرى مع وزارة الصناعة والمعادن لشراء جميع إنتاج شركاتها من محولات القدرة وعلى مدى العام

وكانت وزارة الكهرباء قد أبرمت عقدا مع الشركة اللبنانية نهاية شهر أيلول لتجهيزها بمحولات قدرة بعدد ٨٥٠٠ محولة بقيمة ٥٨ مليونا و٦٢٣ الف دولار أميركي، وسيكون تجهيز المحولات خلال ستة أشهر من تاريخ فتح الاعتماد المصرفي.

وأبرمت عقدا آخر مطلع تشرين الثاني/نوفمبر الماضي مع شركة يوتك السعودية لتجهيزها بـ ١٢٥٠ محولة تشغيلية سعة (٤٠٠ كي.في.اي) بقيمة ١١ مليون و٥٧٥ الف دولار.

كما أبرمت عقدا ثالثا في مطلع الشهر نفسه مع شركة سيمنز التركية، لتجهيز الوزارة بـ ١٢٥٠ محولة قدرة ٣١،٥ كي.في.اي وبكلفة نحو مليون دولار.

ويحتاج العراق إلى ما لا يقل عن ١٤ الف ميغاواط لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة، في حين ان ما لديه حاليا لا يتجاوز سبعة آلاف ميغاواط.

ويعتمد العراقيون على مولدات الطاقة لمعالجة النقص المستمر الذي يصل إلى نحو ١٨ ساعة في اليوم

ويعاني قطاع الكهرباء في العراق عموما من نقص في إنتاج الطاقة منذ سنوات جراء ما تعرضت له المحطات وشبكات النقل من أضرار كبيرة عند اجتياح البلاد عام ٢٠٠٣، وما أعقبه من أعمال تخريب.

مازال العراقيون يعانون من الانقطاع المستمر للكهرباء

برلماني يدعو إلى تفعيل الجمعيّات التعاونيّة

بغداد /متابعة المدى الاقتصادي

كشف عضو اللجنة الاقتصادية عبد الحسين عبطان عن وجود نية لدى اللجنة الاقتصادية لمناقشة موضوع تفعيل الجمعيات التعاونية في العراق وعرضه على مجلس النواب للتصويت عليه، مؤكداً على أهمية تفعيلها.

وقال عبطان لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) امس: ان اغلب دول العالم لديهم جمعيات تعاونية بقطاعاتها الاقتصادية كافة تساعد مواطنيها على شراء السلعة المرغوبة وذات المواصفات الجيدة، وباسعار رخيصة مدعومة من قبل الدولة، لكن العراق يفتقر لهذه الجمعيات نتيجة المشاكل السياسية المستمرة والفوضى الاقتصادية العارمة في البلد.

واضاف عبطان :ان أهمية إيجاد جمعيات تعاونية في العراق، سواء على المستوى الزراعي او التسويقي او السلَفي او غير ذلك، يدعم مدخول متوسط الفرد. بشرط ان تعمل مشتركا بين القطاعين الخاص والعام، اسوة بدول المنطقة لاسيما دول الخليج العربي، من اجل تفعيل القطاع الخاص العراقي.

ولفت الى ان المنظومة التجارية في العراق غير مستقرة، وبحاجة الى اعادة النظر فيها، والفوضى الاقتصادية ما زالت موجودة في البلد نتيجة انعدام الخطط الدقيقة والرؤى الاقتصادية الواضحة التي من شانها النهوض بالاقتصاد العراقي.

يذكر ان الجمعيات التعاونية في اغلب دول العالم تعتبر وسيلة لحماية مداخيل الافراد العامة من النهب ولتحسين احوالهم الاقتصادية .. ويتوزع الى التعاون الاستهلاكي ، الانتاجي ، الخدمي، التسليفي، التسويقي، الاسكاني.

التجارة: تسجيل ٢١٤٣ شركة خلال عام ٢٠١١

بغداد /متابعة المدى الاقتصادي

كشفت دائرة تسجيل الشركات التابعة لوزارة التجارة عن تسجيل ٢١٤٣ شركة فيما فرضت غرامات على ٣٠٧٩ شركة عراقية لعدم تقديمها الميزانيات والحسابات الختامية في أوقاتها المحددة .

وقال بيان صدر عن الوزارة ان دائرة تسجيل الشركات في الوزارة سجلت ١٧٩٠ شركة عراقية تراوحت بين الفردية والمحدودة والمساهمة والتضامنية ، فيما سجلت ٣٥٣ شركة عربية وأجنبية خلال عام ٢٠١١"، مشيرا الى انه "تم كذلك تسجيل ٩ وكالات تجارية وفتح ١٤ إجازة ممارسة أعمال الوكالات التجارية خلال العام الجاري"

واشار البيان الى ان " دائرة التسجيل أحالت ٣٠٧٩ شركة عراقية إلى المحقق العدلي لعدم تقديمها الميزانيات والحسابات الختامية في أوقاتها المحددة ، حيث تسري عليها الغرامات التأخيرية المعدة لهذا الغرض وبما يعادل ٨٦٠٠٠ ألف شهرياً".

كما ونقل البيان عن دائرة التسجيل انه " تم إصدار (٨٥) قرار تصفية لشركات محدودة وإصدار ٣١ قرار شطب، إضافة الى تصديق محاضر الاجتماعات التأسيسية للشركات التي سجلت خلال الفترة نفسها لـ(١٧٧٨) شركة مع تزويدهم بكتاب إطلاق الوديع.

الاتصالات تقرّر إشراك المستثمرين في مد كابل ضوئي

بغداد /متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة الاتصالات امس أنها قررت إشراك مستثمرين بمشروع مد كابل ضوئي في عدد من المحافظات لتوفير خدمة الاتصالات الأرضية.

وقال وكيل الوزارة كريم مزعل بحسب(آكانيوز) إن "وزارة الاتصالات ستنفذ عن طريق مشاركة شركات عالمية مشروع مد الكابل الضوئي للهواتف الأرضية في محافظات ذي قار وبغداد وواسط والبصرة وميسان وديالى والانبار وصلاح الدين".

وأضاف أن "وزارة الاتصالات تعمل على تنفيذ مشاريع البنية التحتية من خلال المشاركة مع الشركات العالمية التي لديها خبرة طويلة في تنفيذ مشاريع الاتصالات".

وتابع أن "وزارة الاتصالات تركز على ان تكون مشاركة الشركات الأجنبية في تنفيذ المشاريع داخل مراكز المدن فيما تتحمل الوزارة تنفيذ المشاريع في الاقضية والنواحي".

ولدى العراق بنية تحتية محدودة للاتصالات الأرضية، كغيرها من قطاعات البلاد الخدمية، نتيجة سنوات طويلة من الإهمال بسبب الحروب والحصار، وتعتبر الاتصالات الخليوية الوسيلة الرئيسة في البلد.

ويبلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال أكثر من تسعة ملايين في العراق، وكثيرا ما يشتكون من تردي هذه الخدمة أيضا

ثلاث وزارات تسحب العمل من شركات متلكّئة في الديوانيّة

الديوانية /متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت إدارة محافظة الديوانية، امس ان ثلاث وزارات سحبت مشاريعها من شركات محلية بسبب تلكؤها وعدم جديتها في الانجاز، مؤكدة أن الجهات المختصة حجزت الأموال المنقولة وغير المنقولة لتلك الشركات، فيما أشارت إلى أن التأخر في تنفيذ المشاريع أدى إلى استياء رسمي وشعبي في المحافظة.

وقال معاون محافظ الديوانية حسين كاطع لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة الأشغال العامة سحبت العمل من شركة حكومية تابعة لوزارة الصناعة كانت تنفذ مشروع المرآب متعدد الطوابق وسط المركز التجاري لمحافظة الديوانية بعد مضي أكثر من أربع سنوات على إحالة المشروع من دون أن يباشر بتنفيذه حتى الآن".

وأضاف كاطع أن "وزارة الإسكان سحبت العمل من شركة محلية تنفذ مشروع الممر الثاني طريق ديوانية ـــ دغارة ـــ شوملي بطول ٢٣ كم"، عازيا السبب إلى "تلكؤ الشركة وتجاوزها المدة التعاقدية وعدم جديتها في انجاز المشروع".

وتابع كاطع أن "وزارة التربية سحبت أيضا العمل من شركة محلية كانت تنفذ مشروع بناء ثمان مدارس هيكلية في المحافظة بسبب عدم جديتها في تنفيذ المشروع"، مؤكدا أنه "تم حجز الأموال المنقولة وغير المنقولة للشركات المتلكئة وإعلان الأعمال المسحوبة مرة أخرى على حسابها".

وأشار كاطع إلى أن "الحكومة المحلية بذلت جهودا مكثفة لحل ملف المشاريع الاستثمارية المتلكئة في المحافظة والتي أثارت استياء المواطنين لعرقلتها حياتهم اليومية".

يذكر أن محافظة الديوانية، ١٨٠ كم جنوب بغداد، أعلنت عن وجود نحو ٢٥ مشروعا وزاريا متوقفا عن العمل بالمحافظة وطالبت بإشراك الحكومات المحلية في إدارة المشاريع الاستثمارية التي يسبب توقفها إعاقة نمو المحافظة وبناها التحتية

البصرة تعقد مؤتمرها الأول للنهوض بالواقع الزراعي

البصرة /متابعة المدى الاقتصادي

انطلقت في محافظة البصرة امس فعاليات المؤتمر الأول حول الواقع الزراعي في المحافظة والتحديات والحلول المقترحة ويستمر ليوم واحد.

وقال رئيس اللجنة الإدارية للمؤتمر محسن عبد الحي لـ (آكانيوز) إن "محاور المؤتمر الذي أشرفت على إقامته محافظة البصرة بالتعاون مديرية زراعة المحافظة وجامعة البصرة تضمنت شح المياه وانعكاسها على الواقع الزراعي وواقع زراعة النخيل والخطط المستقبلية لتطويرها والتقنيات الحديثة ودورها في زيادة الإنتاج".

وأضاف عبد الحي "كما تناولت المحاور قانون ملكية الزراعة وأثره في تطوير النشاط الزراعي والحركة التسويقية للمنتجات الزراعية وسبل تفعيل مجالات الاستثمار في هذا القطاع".

وتابع عبد الحي أن "المؤتمر يأتي نتيجة لتراجع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في البصرة والوقوف على معوقات العملية الزراعية والسبل الكفيلة بحلها للوصول إلى خطة عمل يتم من خلالها متابعة الخطوات التي تسهم بدفع عجلة هذا القطاع إلى الإمام".

وأشار إلى أن "تطور القطاع الزراعي في البصرة سيسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المحافظة"، مضيفا أن "محافظة البصرة يجب أن تستفيد من مشاريع البترودولار لتفعيل حركة الاستثمار في القطاع الزراعي من اجل إعداد خارطة زراعية متكاملة لتفعيل وتطوير النشاطات الزراعية بشكل كامل".

من جانبه، قال محافظ البصرة خلف عبد الصمد لـ (آكانيوز) إن "البصرة كانت تتمتع بواقع زراعي متميز حيث بلغ عدد أشجار النخيل قبل الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) قرابة ٣٠ مليون نخلة فضلا عن حقولها الزراعية ومسطحاتها المائية لكن هذا الواقع دمر خلال الحروب السابقة". وتابع "للنهوض بالقطاع الزراعي في البصرة نحتاج في هذا الجانب إلى ثورة لتجاوز المعوقات الإدارية والروتينية والفنية والمالية التي تواجه قطاع الزراعة في المحافظة".

وأضاف عبد الصمد "نتيجة لوقوع البصرة على بحيرة من النفط فقد اثر ذلك على واقع المحافظة الزراعي من خلال تخريب الأراضي الزراعية وهجرة الفلاحين من المدينة".

ونوه إلى أن "الحكومات المحلية في البصرة لم تعط الاهتمام الكافي لتجاوز المعوقات التي تحد من تطور الواقع الزراعي فضلا عن عدم امتلاكها الصلاحيات الكافية لإدارة هذا الملف".

وطالب عبد الصمد وزارة الزراعة بإعادة النظر "في دعم المشاريع الزراعية بالمحافظة كمشروع الدواجن والاستزراع السمكي وإعادة زراعة النخيل وشمول المهندسين الزراعيين بقروض مالية لمنحهم الفرصة في تطوير الزراعة بالمحافظة".

وأثرت السياسات السابقة على تراجع القطاع الزراعي في محافظة البصرة (٥٥٠ كم جنوب بغداد) نتيجة غياب الدعم الحكومي للمزارعين وعدم تحديد أوقات وحجم استيراد الخضار والفواكه من خارج العراق مما دفع بالكثير من الفلاحين إلى ترك العمل الزراعي تدريجيا.

الزراعة في العراق بحاجة الى الاهتمام الحكومي

خبير يدعو إلى استخدام تقنيّات الري الحديث في الزراعة

بغداد /متابعة المدى الاقتصادي

دعا الخبير الزراعي سمير العبيدي الى ضرورة استخدام التقنيات الحديثة للري الزراعي كالتنقيط كون العراق يعاني من شحة المياه التي تصب في نهريه، من أجل ترشيد المياه وعدم هدرها.

وقال العبيدي لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) امس ان العراق اليوم يواجه تحديات إقليمية ودولية من خلال قطع المياه التي تصب في نهري دجلة والفرات من أجل قتل القطاع الزراعي وتدهوره، وكذلك من أجل تسويق بضاعتهم الزراعية الى العراق، كون العراق أصبح سوقاً للمنتجات الزراعية والصناعية للدول المجاورة.

واضاف العبيدي :يجب ان تستخدم منظومات الري الحديث (التنقيط) من قبل وزارة الزراعة في سبيل عدم هدر المياه بشكل كبير وسقي النبات بشكل مستمر ولكي تحافظ على إعطاء السقي بموعده المناسب حسب عمر النبات كونه يمر بمراحل لحين إنضاجه.

وتابع العبيدي :إن القطاع الزراعي في العراق بدأ يستعيد نفسه من خلال المبادرة الزراعية والخطة الموضوعة من قبل وزارة الزراعة، داعياً الى: الاعتماد على البحث العلمي من خلال نقل تجارب الباحثين الى الحقول الزراعية عن طريق الارشاد في الميدان للفلاح.

وكانت وزارة الزراعة قد أعلنت في وقت سابق عن مباشرتها باستخدام تقنيات الري الحديث لمشاريع زراعة الحنطة، مبينة أنها ستوزع منظومات الري بأسعار (٥٠٪) للفلاحين لكي تؤمن إنتاج(٣) ملايين طن في الموسم الواحد من هذا المحصول.

وفد وزاري يطّلع على تجارب دوليّة لإعداد نظام كمركي

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

اطلع وفد مشترك من وزارات الصناعة والتجارة والتخطيط على الإجراءات الجمركية في دولة مصر لاعداد نظام كمركي يتناسب والوضع العراقي.

وقال بيان صادر عن وزارة الصناعة : ان وفدا وزاريا من وزارات الصناعة والتجارة والتخطيط قام في إطار توجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء بجولات على عدد من الدول العربية والاجنبية لإعداد نظام كمركي يتناسب والوضع العراقي بهدف تسهيل التجارة وضمان انسيابية السلع الجيدة الى البلد وخدمة المواطن العراقي .

وقد شملت زيارة الوفد الذي ترأسه مستشار وزارة التجارة كاظم تركي اجتماعات مهمة مع المسؤولين في جمارك مدينة الاسكندرية التي تعد الميناء الرئيسي في مصر وتم خلالها تبادل الخبرات ووجهات النظر بين الجانبين فضلا عن تقديم شرح مفصل حول النظام الكمركي المصري .

واعرب الجانب المصري عن رغبته بتقديم العون والمساعدة الى نظرائهم العراقيين في مجالات تدريب العاملين وتقديم الاستشارة وقد قام الوفد ايضا بزيارة ميدانية الى ميناء الاسكندرية وتحديدا المنطقة اللوجستية الاولى التي تشكل ما نسبته ٦٠٪ من النشاط الكمركي في الميناء المذكور الذي يعمل بأسلوب النافذة الواحدة إذ تم الاطلاع على اجراءات منح اجازات دخول البضائع فضلا عن عمليات الفحص للمواد الداخلة ومطابقتها للمواصفات .وبحسب البيان استمع الوفد الى شرح تفصيلي عن النظام الالكتروني الخاص بإدارة العملية الكمركية والبنية التحتية المطلوبة لتنفيذ النظام الذي حقق اهدافا مهمة منها السرعة في الانجاز والدقة في العمل وتقديم التقارير اليومية والشهرية حول النشاط الكمركي و نوعية البضائع الداخلة والخارجة لمساعدة الجهات العليا في الدولة لاتخاذ القرارات المناسبة .

وعقد الوفد اجتماعا مع رئيس مصلحة الكمارك المصرية احمد فرج سعودي في القاهرة الذي ابدى رغبته بضم العراق الى اتفاقية جمركية تضم عددا من دول المنطقة لغرض الربط بين انظمة الجمارك المعتمدة في دول المنطقة وتسهيل التجارة والتقليل من الجهود.

واكد مستشار وزارة التجارة كاظم تركي في تصريح أن النظام الجمركي هو نظام خدمي وان تطبيق نظام كمركي حديث ومتقدم سيحقق خدمات عديدة منها اولا خدمة المواطن العراقي من خلال تسهيل دخول البضائع والسلع لتلبية حاجاته الاساسية بعيدا عن الازمات كما سيحد من دخول البضائع الرديئة .

واشار الى ان العراق اضحى سوقا رائجة للبضائع غير الصالحة نتيجة لعدم وجود اجهزة كمركية فعالة فيما سيوفر النظام صورة واضحة للدولة حول امكانياتها المالية ومدى قدرتها على استيراد المواد الاساسية وفقا لذلك كون العراق من البلدان النامية التي ترتبط استيراداتها بقدراتها المالية وتوقع تركي أن النظام لن يواجه اية معوقات تذكر لتطبيقه في العراق .

ومن جانبه اكد مدير عام الشركة العامة لنظم المعلومات احدى شركات وزارة الصناعة والمعادن سفيان الملاح وهي الجهة المكلفة بتنفيذ النظام الالكتروني الخاص بالتعرفة الكمركية و الجهة المسؤولة عن الجوانب الفنية والتقنية أنه تم طرح مقترح لتدريب كوادر من الكمارك العراقية في مصر التي تمتلك مركز تدريب مطورا للجمارك مراقبا من قبل الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة وامكانية منحهم شهادات تؤهلهم للعمل على النظام الكمركي الذي تسعى الدولة الى تطبيقه و سيتمكن المواطنين (المستوردين والمصدرين) من اكمال معاملاتهم الجمركية عبر شبكة الانترنيت بوقت قياسي.